AFRICAN CENTRE
FOR JUSTICE AND PEACE STUDIES

**المركز الأفريقى لدراسات العدالة والسلام**

# السودان فى قبضة المليشيات

**تقرير مُلخص لإنتهاكات قوات الدعم السريع في الفترة من يونيو – يوليو 2019**

**مصدر صورة الغلاف محرك البحث قوقل**

## محتويات التقرير


المقدمة ..... 3

التطورات السياسية ..... 3

الحالة الامنية ..... 4

سجل الانتهاكات ..... 7

الاعتقالات التعسفية ..... 7

الحبس بموجب قانون الطوارئ والسلامة العامة 2007 ..... 7

حالات الإختفاء ..... 8

القتل خارج نطاق القضاء ..... 10

فساد الاراضي ..... 11

الاستخدام المتعسف للقانون ..... 12

الحصانات ..... 13

## المقدمة

شهدت فترة التقرير العديد من الإنتهاكات التي إرتبطت بسيطرة اقوات لدعم السريع علي الحالة الأمنية بالسودان حيث ظلت قوات الشرطة بعيدة عن القيام بتفويضها، نتيجة لتلك السيطرة، الأمر الذي قاد الدعم السريع الي التغول تحت قوة السلطة علي مهام و سلطات تندرج دستوريا تحت تفويض القوات المسلحة السودانية ، جهاز الامن والمخابرات و قوات الشرطة ، تركيبة قوات الدعم السريع التي تندرج تحت تصنيف المليشيا بالضرورة جعل ذلك الامر ياتي مقترناً بالإنتهاكات الواسعة النطاق في مواجهة المدنيين ، شهدت فترة التقرير الإعتقالات التعسفية و الإعتقال بموجب سلطات الطؤاري علي ذات نسق ما تم في ديسمبر 2018 فترة تولي سلطة الرئيس السابق عمر البشير والتي استهدفت المحتجين السلميين بولايات شمال كردفان ودارفور ، هذا فضلا عن القتل خارج نطاق القضاء و التعذيب بالاضافة الي استخدام القانون بدوافع سياسية في استهداف قادة الاحتجاجات و لجان المقاومة تحت دعاوي جنائية ليتم الحبس علي خلفية ادعاءات حرق المرافق العامة كما حدث مع قادة الاحتجاجات بضاحية الحاج يوسف بالخرطوم بحري .

بل في مفارقة في ظل تمتع تلك القوات بالحصانات القانونية والسياسية تم استهداف بعض المحتجين سلميا من " التراسة "[1] بمنطقة اللاماب بالخرطوم بمقتل احد عناصر الدعم السريع ليخضعون للحبس في المباحث المركزية بالخرطوم في تطاول للاجراءات

خلال فترة التقرير تمكن المركز الافريقي علي الحصول علي بعض اسماء المختفين من المعتصمين الذين كانوا بساحة القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة اثناء فضا الاعتصام في 3 يونيو 2019.

كما رصد المركز الافريقي ضمن الفترة الزمنية للتقرير عن قرار من المحكمة العليا المختصة بنظر الطعون الادارية قضت بابطال نزع 25 قطعة سكنية بمدينة نبالا – ولاية جنوب دارفور مان قد الوالي السابق ادم الفكي قد قام بنزعها الامر الذي بعد التقصي و الرصد اتضح انها تصب في خانة الفساد المرتبط بالاراضي التي اتسع نطاقها في فترة حكم حزب المؤتمر الوطني السابق.

## التطورات السياسية

في 4 يوليو 2019، كشف المجلس العسكري الانتقالي عن القرار بالرقم قراراً بالرقم 230 لسنة 2019، و القاضي بالافراج عن اسري حركتي تحرير السودان قيادة الاستاذ مني مناوي و تحرير السودان المجلس العسكري قيادة نمر عبدالرحمن ، و يبغ عدد اللمفرج عنهم وفقا لوسائل الاعلام 245 من الاسري الذين جري اعتقالهم في مايو 2017 عقب احداث جبال عدولة بينها وقوات الدعم السريع بولاية شمال دارفور ، و اكد الاستاذ محمد الحسن هارون الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان جناح مني مناوي اطلاق سراح

[1] التراسه مشتق من "ترس" وهو المدخل الحامى لميدان الإعتصام، والتراسه هم مجموعة من المعتصمين السلميين القائمين على حراسة مداخل ميدان الإعتصام

الاسري من سجن الهدي ، ظل الاسري قيد الحبس في ظروف حبس فقيرة مما ادي وفاه ما قارب الستة منهم خلال فترة الحبس نتيجة لفقر الخدمات الصحية بينما اصيب عدد اخر بالامراض مثل السل لذات الاسباب و تعرض عدد منهم للتعذيب اثناء فترة القبض الاولي وبعد الترحيل من معتقلات جهاز الامن بالفاشر ولاية شمال دارفور الي الخرطوم ، و تجدر الاشارة الي الطقا سراح لاسري جاء بعد لقاء السيد مني مناوي بنائب رئيس المجلس الفريق اول " حميدتي " في دولة تشاد بتاريخ 27 يونيو 2019 وساطة من الرئيس التشادي ادريس ديبي. بينما لا يزال الفريق موسى هلال قائد حرس الحدود ومايقارب 291 من قواته محبوسين لدى الدعم السريع بعد أن تحويلهم من السجن الحربي التابع للقوات المسلحة، ونشير إلى انه تم إعتقالهم فى نوفمبر 2017، بشمال دافور وتم ترحيلهم للخرطوم.

من التطورات السياسية هو التصريح الذي صدر من بعثة الاتحاد الاروبي حول وقف التعاون مع قوات الدعم السريع فيما يختص بمحافحة الهجرة غير الشرعية ، حيث سبق وان بدا التعاون في 2016 عقب اتفاقية الخرطوم بين الخرطوم والدعم السريع التي تم علي اثرها تكليف قوات الدعم السريع بتلك المهمة علي الحدود بين السودان وليبيا، و تم توجيه النقد من كتاب ومدافعين عن حقوق الانسان لذلك الاتفاق والدعم الذي لم يتم الكشف عنه عبر مصدر رسمي من قبل الاتحاد الاروبي والذي تم تمويل تلك المهمة بجزء منه .

في تطور اخر في 25 يوليو 2019 توصل وفد اعلان الحرية والتغيير المبتعث للتفاوض مع تحالف الجبهة الثورية بمدينة اديس ابابا الاثيوبية الي اتفاق أفضى لتفاهمات قضت حول مشاركة نداء السودان المجلس السيادى ونسب المشاركة فى السلطة وإطلاق سراح الأسرى و وضع جيوش الحركات المسلحة مستقبلاص.

فى 27 يوليو 2019، إلتقى وفد مشترك مشكل من بروفسير أحمد ربيع وعبد الرحمن الآمين يمثلان قوى الحرية والتغيير ونائب رئيس المجلس العسكرى محمد حمدان حميدتى والناطق الفريق شمس الدين الكباشى والفريق ياسر العطا، حيث إلتقى الوفد برئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/ شمال الأستاذ مالك عقار أير و الأمين العام إسماعيل خميس جلاب، وتوصلوا لتفاهمات حول إطلاق سراح الاسرى وفتح المسارات الإنسانية و دعم محصلة إتفاق أديس ابابا بين الحرية والتغيير ونداء السودان، إضافة لتجديد وقف العدائيات و عودة وفد الحركة الشعبية المبعد للخرطوم.

## الحالة الامنية

في 24 يوليو 2019 في تصريح للمجلس العسكري الانتقالي كشف عن محاولة انقلابية تم احباطها حيث اوضح الفريق جمال عمر عضو المجلس في تصريحه بان المخططين للانقلاب بعض اعضاء الحركة الاسلامية السودانية واعضاء مدنيين من حزب المؤتمر الوطني المحلول وبعض الضباط الرفيعين بالقوات المسلحة ، بالاضافة الي ضباط آخرين من المتعاطفين مع المؤتمر الوطني المحلول، و أضاف المجلس بأن هنالك أدله دآمغة ومكن ثم سيقدم بعدها المتهمين للمحاكمة، كما أضاف ببداية التحقيق مع المشاركين فى الإنقلاب، و كشفت مصادر موثوقة للمركز الافريقي بان من المعتقلين علي خلفية الادعاء بالمحاولة الانقلابية هم:

1. الفريق بكري حسن صالح ، رئيس مجلس الوزراء السابق ، الذي ظل بعيدا عن الاضواء حتي 2017 حينما رشح عن رغبة بعض الفاعلين الاقليميين الي دفع البشير الي التنحي وتولي الاخير رئاسة البلاد الامر الذي قاد الي توتر العلاقة بينه و البشير مما قاد الي اعفاءه من المنصب لاحقا في 2018
2. الدكتور علي كرتي ، وزير الخارجية السوداني الاسبق ، من قادة مليشيات الدفاع الشعبي التابعة للحركة الاسلامية والحزب الحاكم ، ويعتبر أحد رجال الاعمال الاسلاميين الذين يمتلكون اموال منقولة وعقارات كبيرة بالخرطوم ، وتم الحجز علي تلك العقارات في بداية فترة تولي المجلس العسكري الامر الذي شمل بعض قادة الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني علي خلفية التحقق من علاقتها بالفساد، وكان اسعد كرتي شقيقه قد اعتقل في 2018 في فترة تولي الفريق اول صلاح عبدالله قوش ادارة جهاز الامن والمخابرات الوطني للمرة الثانية ضمن حملة ما عرف باستهداف المفسدين او ما عرف شعبياً " بالقطط السمان " و فشل كرتي في اطلاق سراحه الامر الذي قاد لاحقاً الي اطلاق سراح شقيقه عبر تسويات لم يكشف عن تفاصيلها ، ولابد من الاشارة الي ان كرتي قد اعتذر عن تولي منصب والي ولاية البحر الاحمر في 2018 وفقا لمصار موثوقة بان الامر قد قضي الي ابعاده عن الخرطوم مركز النفوذ واتخاذ القرار، باعتبار ان القرار هدف الي اضعاف تاثيرة ولا سيما انه احد الكوادر الاصولية " الجهادية " وذات التاثير المالي بسيطرتها علي سوق مواد البناء والتشييد بالسودان عن طريق النفوذ الحزبي .
3. الدكتور الزبير احمد الحسن الامين العام للحركة الاسلامية السودانية
4. الصادق الرزيقي ، الصحفي و رئيس اتحاد الصحفيين السودانيين و احد المستشارين المقربين من نائب رئيس المجلس الفريق اول محمد حمدان دلقو ( حميدتي ) ، كان الرزيقي قد اشتري صحيفة الصيحة من الاستاذ الطيب مصطفي بمبلغ قارب ال12 مليار جنيه سوداني اي ما قارب 250 ألفً دولار امريكياً بسعر السوق الموازى.
5. الدكتور كمال عبداللطيف وزير المعادن الاسبق ، و الذي تم اعفاءه في العام 2014 في الحملة التي نفذها البشير في التخلص من نفوذ قادة الحركة الاسلامية من المناصب التنفيذية
6. الفريق أول/ هاشم عبد المطلب، رئيس هيئة اركان القوات المسلحة السوانية ، الذي تم تنصيبه عقب تولي المجلس العسكري في المنصب ، و يتعتبر من احد كوادر الحركة الاسلامية منذ ان كان في رتبة الملازم ويدين بولاء لقادة الحركة الاسلامية و المؤتمر الوطني .
7. اللواء/ نصر الدين عبد الفتاح ، قائد سلاح المدرعات بالقوات المسلحة السودانية
8. اللواء/ بحر قائد المنطقة المركزية بالقوات المسلحة السودانية
9. طارق حمزة ، القيادي بالحركة الاسلامية و رئيس مجلس ادارة الشركة السودانية للاتصالات ( سوداتل) وكان طارق حمزة قد غادر الي لندن عقب سقوط نظام المؤتمر الوطني قبل عودته مرة اخري، ويشار له وفقاً لتقارير إعلامية بانه احد المشرفين علي المليشيات الخاصة بحزب المؤتمر الوطني ، و تعاونت شركة سوداتل مع المجلس في فترة قطع خدمة الانترنت من السودان بان كانت المخدم الذي تم من خلاله منح الخدمة لبعض المرافق و المؤسسات عبر الكوابل الارضية
10. اسامة عبدالله ، وزير السدود والكهرباء الاسبق و المقرب من الرئيس البشير ، والذي عمل علي انشاء سد مروي الذي تم بقروض دولية بالرغم من فشل المشروع في تحقيق اهدافه منها توليد الطاقة الكهربائية

11. محمد الحسن عبدالله ، مدير التصنيع الحربي الذي يعتبر احد المشاريع المهمة التي قام بانشائها الاسلاميين وتعمل في انتاج بعض الاسلحة و الصناعات الحربية منها القنابل البرميلية التي استخدمت لقصف المدنيين في مناطق النزاع بدارفور والنيل الازرق و جبال النوبة ، و تم انشاء التصنيع الحربي بجهود ومساعدات ايرانية قبل توتر العلاقات بين الخرطوم وطهران في مارس 2015.
12. عماد عدوي ، رئيس هيئة اركان القوات المسلحة السابق ومدير مشروع القيادة والسيطرة C41، و بالرغم من عدم انتمائه الفعلي الي المؤتمر الوطني الا انه كان من احد الكوادر المهنية التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ السياسات التي هدفت الي بقاء سيطرة المؤتمر الوطني في السلطة و قد شارك في جلسات المفاوضات بين الخرطوم والحركة الشعبية قطاع الشمال
13. اللواء عبدالعظيم محمد، قائد الدفاع الشعبي
14. د. سيد الخطيب، مدير مركز الدراسات الإستراتجية
15. د. أسامة توفيق، حركة الإصلاح الآن

و تعتبر تلك هى المحاولة الخامسة التي ادعي فيها المجلس العسكري الانتقالي بانها محاولات انقلابية لم تكتمل لكنها المره الاولي الذي يكشف فيها عن وجود ادلة دامغة وان المتهمين سيحالون للمحاسبة ، وفقا لمصادر موثوقة بان الانقلاب كان محدد له الثالث من يونيو 2019 بالتزامن مع فض اعتصام القيادة العامة و كشف تسجيل مسرب لرئيس هيئة الاركان هاشم عبدالمطلب حوي بيان الانقلاب الاول، وفقا لرصد المركز الافريقي و بعض المصادر الموثوقة بان تصريح نائب رئيس المجلس الفريق اول محمد حمدان دلقو " حميدتي " بانه تم القبض علي سبعة من العناصر التي شاركت في فض اعتصام القيادة العامة كان بداية الخيط الذي قاد الي الكشف عن المحاولة الانقلابية الا ان المجلس استخدم سياسة " المتابعة " التي قادت الي استرخاء العناصر التي خططت للانقلاب الامر الذي قاد الي المشاركين الاساسيين في التخطيط، اضاف المصدر للمركز الافريقي ان ما تم يفوق قدرات المجلس العسكري و انه بالضرورة تلقي ارشادات واستشارات من جهات اجنبية في التعامل الاستخباراتي والامني مع الحالة علي نسق الاسترخاء مقابل الحصول علي معلومات اضافية ، ذات المصدر اضاف ان عوده الفريق عبدالغفار الشريف الي المشهد السياسي بعد اسقاط التهم والعقوبة عنه من قبل المجلس العسكري لها اثرها التعامل مع الحالة ، حيث اشارت تقارير اعلامية الي ان عدد من الكوادر الوسيطة من الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني من الذين يمكن وصفهم بالمليشيات قد تم اعتقالهم و ان هذا لا يتاتي الا بجهود عبدالغفار الشريف الذي يعتبر الاقدر بحكم خبرته بجهاز الامن التى شارفت عمر فترة حكم الرئيس السابق البشير، و من استخبارات القوات المسلحة التي يعتمد عليها الفريق اول عبدالفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري و استخبارات الدعم السريع التي يعتمد عليها الفريق اول محمد حمدان دلقو حميدتي نائب رئيس المجلس.

## سجل الانتهاكات

### الاعتقالات التعسفية

- ✓ فى 10 يوليو 2019، إعتقلت قوات الدعم السريع وجهاز الامن الوطنى عدد من المتظاهرين السلميين على خلفية تنظيمهم لوقفة إحتجاجية أمام محلية كتيلة بولاية جنوب دارفور، مطالبين فيها بعزل المدير التنفيذى للمحلية وتغيير الموظفين الموالين لنظام الرئيس السابق /عمر البشير، حيث تم أعتقالهم الأمن وترحيلهم لمدينة نيالا ، والمعتقلين هم:

1. محمد نصر الدين أبكر
2. حسن احمد المصطفى
3. عبد الله حسن عبد النعيم
4. عبدو عبد الرحمن
5. آدم عيسى
6. ياسر أزرق أحمد خريف

- ✓ فى 11 يونيو 2019، إعتقلت الإستخبارات العسكرية بالدلنج، د. السمانى سعيد محمد أحمد الماضر بكلية التربية البدنية وعلوم الرياضة و د. نصر الدين الرحيمة تيه المحاضر بكلية تنمية المجتمع، وهما محاضرين بجامعة الدلنج على خلفية توزيعهم بيان للعاملين بالجامعة عن العصيان المدنى والدولة المدنية المطلب الأساسى للمتظاهرين السلميين بالسودان. قضى السمانى ونصر الدين ثلاثة أيام بمعتقل الإستخبارات بقيادة الجيش وبعدها تم ترحليهم لقسم الشرطة وفُتحت بلاغات إشانة السمعة والاخلال بالسلامة العامة وإثارة الشغب ضدهم وكما إتخذت الجامعة إجراءات بوقف مرتباتهم و وقفهم من العمل وشكلت لجنة لمحاسبتهم لاحقاً.

### الحبس بموجب قانون الطواري والسلامة العامة 2007

- ✓ فى 23 يونيو 2019، اعتقلت قوة من الدعم السريع بولاية شمال دارفور ، محلية قريضة حملة اعتقالات شملت 47 شخص شملت اشخاص من القيادات القبلية ، الطلاب و النشطاء السياسيين والمدنيين ، و ايداعهم بحراسة الشرطة حيث تم الافراج عن 20 منهم بعد اربعة ايام و ترحيل 27 منهم الي مدينة نيالا فى 27 يونيو 2019، تم الافراج لاحقا عن 14 منهم بينما تم ترحيل ال13 المتبقين الي سجن نيالا بولاية جنوب دارفورفي 29 يونيو 2019 الي قسم الحبس بموجب قانون الطؤاري لقضاء مدة ثلاثة اشهر المعتقلين بموجب الطواري و تاتي خلفية الاحداث باحتجاجات في المنطقة علي اثر قيام احد المنظمات الانسانية العاملة بمنح بعض الوضائف مثل السائقين و العاملين لبعض الاشخاص وفق معايرها وتصادف بانهم ليسوا من سكان المنطقة الامر الذي قاد الي حرق مقر المنظمة من قبل بعض المشتركين في التظاهرة علي اثرها تمت حملة اعتقالات لم يكشف عن معايرها و قامت

باعتقال الاتية اسماءهم و حبسهم بموجب الطواري في مخالفة للقانون الذي كان يوجب المحاكمة العادلة ان وجد ما يربط بينهم والاحداث و و هم :

1. إبراهيم دودين عبد الحليم جبريل، طالب بالمرحلة الثانوية
2. بابكر سليمان عربى موسى، عامل
3. بحر الدين يوسف موسى محمد، طالب بالمرحلة الثانوية
4. بخيت عبد العزيز يونس سليمان، طالب بالمرحلة الثانوية
5. بريمة الطيب بريمة، معلم بمرحلة الأساس
6. تجانى محمد بابكر عبد الله، عامل
7. صلاح الدين بابكر بريمة
8. عبد الله حسن فزارى
9. علم الدين محمد أبكر صابر، طالب بالمرحلة الثانوية
10. محمد آدم موسى أحمد، طالب بالمرحلة الثانوية
11. محمد عبد الله محمود إبراهيم، تاجر
12. نصر الدين آدم بشر محمد، طالب بالمرحلة الثانوية
13. نوح عباس محمد عبد الله، تاجر

يحتفظ المركز الافريقي باسماء المفرج عنهم ال 14

**حالات الإختفاء**

شكل الإختفاء القسري أحد أنماط الانتهاكات التي تم إرتكابها القوات الحكومية المدمجة في 3 يوينو 2019، فى مواجهة المعتصميين السلميين بساحة القيادة العامة للقوات المسلحة، تمكن المركز الافريقي من الحصول علي معلومات اولية عن إختفاء حوالى ( 39 ) من المعتصمين المتواجدين بالقيادة العامة اثناء فض الاعتصام، و بالرغم من ان المجلس العسكري الانتقالى لم يكشف عن معلومات رسمية عن ضحايا الانتهاكات التي ارتبطت بالهجوم علي المعتصمين على الرغم من أن نائب رئيس المجلس الفريق اول/ محمد حمدان دلقو "حميدتي" قدم تصريحاً يفيد بأن هنالك 7 أفراد على علاقة بالهجوم تم القبض عليهم، إلا أنه لم يتم إتخاذ أية إجراءات تحقيق مستقلة في الحادث أو إجراءات قانونية فى مواجهة المقبوض عليهم. لابد من الإشارة الى التحقيق في أحداث فض الإعتصام غيرها من الأحداث التي شهدتها فترة المجلس العسكري الانتقالي أصبحت أحد البنود المدرجة فى الاتفاق السياسى الذي وقع في يوم 17 يوليو 2019، بين المجلس وقوى إعلان الحرية والتغيير، بينما تري بعض الجهات كالحزب الشيوعي السوداني احد احزاب تجمع قوي الاجماع الوطني في ضرورة التحقيق عبر لجنة مستقلة اقليمية كانت او دولية. تراخي المجلس في تقديم المعلومات بشكل رسمى و غياب التحقيق المستقلفي ظلى الحالة السياسية التي تشهد مداً و تراجعاً بين المجلس العسكري قوي إعلان الحرية والتغيير من جانب، الى جانب رفض بعض قطاعات الشارع السوداني الاتفاق السياسى الموقع، وقام

فى يوم الخميس 18 يوليو 2019، بتسيير إحتجاجات سلمية الي الساحة الخضراء بالخرطوم، الأمر الذي قاد إلى تأجيل التوقيع على وثيقة المرسوم الدستورى دون تحديد مواعيد قادمة لذلك.

**قائمة بالاسماء التي تحصل عليها المركز الافريقي**

1. آدم إسماعيل آدم
2. أسامة أحمد محمود، 20عاما ، بحرى/ضاحية الحاج يوسف
3. أسامة حسن
4. إسماعيل الأزهرى يعقوب الصادق، 16 عاماً
5. إسماعيل التجانى سليمان
6. الآمين مصطفى
7. حسام الدين أحمد محمد، 17 عاماً
8. حسن عثمان أبو شنب
9. حسين جعفر، طفل
10. ريان إبراهيم، أنثى
11. سراج عمر عبد الرؤوف
12. سيف الدين حيدر، 22 عاماً
13. سيف الدين محمد، صيدلى
14. صبرى يوسف إدريس، 19 عاماً، ضاحية الكلاكلة
15. طارق حسين، ،
16. عبادى عثمان مهدى، 18 عاماً
17. عبد الجليل إسحق محمد على
18. عبد الرحيم أحمد عيسى
19. عبد الكريم محمد الفاتح
20. عبد المنعم عبد الرحمن الهادى
21. عمر بشير الزين
22. عوض الكريم ابوبكر
23. فاضل أحمد
24. قاسم حمدتو سليمان
25. مجتبى مهدى، ضاحية الكلاكلة/ أبو آدم
26. محمد الحسن أبو زيد
27. محمد الطيب سليمان يوسف
28. محمد امين بابكر، الخرطوم/ضاحية الجريف
29. محمد جيب الله حسن
30. محمد هاشم
31. مدثرحسن محمد على، 26 عاماً، بحرى/ضاحية الحاج يوسف
32. مصطفى لقمان حداد
33. المكاشفى مهدى على مهدى
34. مكى بشير مكى، 32 عاماً
35. ابوبكر مرسال
36. النور ادم
37. احمد الطيب محمد
38. احمد يوسف
39. ابوبكر احمد حسن ، 19 عاما ، تنحدر اصوله من ولاية الجزيرة مدينة ود مدني

**خلفية:** إرتبطت جريمة الاختفاء القسري بمناطق النزاع في السودان منذ بداية الحرب الاهلية بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان في 1955، مروراً بالصراعات اللاّحقة في دارفور 2003، والنيل الازرق و جنوب كردفان في 2011. شهد وسط السودان حالات للإختفاء القسري تمثلت في حالة المهندس/ شهاب عبد الرحمن كرار منذ 5 يوليو 2015، ثم حالة البروفسور عمر هارون فى سبتمبر 2012، فى كل الحالات لم تقدم السلطات السودانية ما يفيد ببذل الجهد للتعامل مع ذلك أو حتى تمكين ذوي المختفين قسرياً بمعرفة المعلومات التى تساعد فى تعقب أماكن وجودهم الكشف عن مصائرهم

**القتل خارج نطاق القضاء**

- فى 3 يونيو 2019، اصيب جعفر محمد عبدالله الملقب ( خواجة ) برصاصة في بطنه بساحة الاعتصام بالقيادة العامة للقوات المسلحة من قبل احد اعضاء القوة المدمجة التي قامت بفض الاعتصام ، تم اسعافه الي مستشفي رويال كير بالخرطوم حيث خضع لعملية جراحية لاستخراج العيار الناري قبل مغادرته للمشتفي في ذات اليوم ، بعد خروجه من المستشفي و اثناء توجهه في الشارع العام بضاحية بري بالخرطوم تعرضت له مجموعة مسلحة من قوات الدعم السريع لكنه تمكن من الفرار باللجوء الي منزل سكني ليتفادي الهجوم عليه الامر الذي قاد الي تراجع حالته و اصابته بالنزيف ليغادر عائدا الي ولاية سنار ، مدينة مارينو ليتم اسعافه الي المستشفي مره اخري ليمكث فيها الي وفاته في 7 يوينو 2019 .

لابد من الاشارة الي ان السيد : جعفر كان قد غادر ساحة الاعتصام قبل وقت قليل ليعود بعد الاستنجاد الذي دفع به تجمع المهنيين السودانيين بالتزامن مع الهجوم علي المعتصمين .

- فى 14 يونيو 2019،قامت قوة مسلحة من الدعم السريع علي متن اربعة سيارات لاندكروزر (تايوتا) باطلاق النار في سوق مدينة السوكي بولاية سنار وسط السودان مما قاد الي اصابة اربعة مدنيين بجروح مختلفة و مقتل الناشط المدني انور حسن ادريس الملقب ( بود اللواء ) بعد اصابته بعيار نارى في راسه

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة السوكى خلال إنتخابات العامة بالسودان فى العام 2010، لم يفز فيها حزب المؤتمر الوطني الحاكم انذاك ، مما أدى إلى سياسه عدائية من الخرطوم تجاه المدينة تمثلت في إيقاف مشاريع التنمية فيها مثل مشروع مصنع أخشاب السوكى الذى كان مقرراً أن تنفذه شركة صينية. وعند إنفجار الإحتجاجات بالسودان كانت السوكى من المدن التى طردت ضباط أمن النظام السابق. وبعد تسلم المجلس العسكرى لمقاليد السلطة فى ابريل 2019، وتم إرجاع مدير جهاز الأمن السابق والذى قام بنشر قوات الدعم السريع بالمدينة وإبتدأ فى حملة إعتقالات تستهدف قادة المنطقة والداعمين للإحتجاجات، وأدى لتصاعدها تحرش قوات الدعم السريع بالمواطنين بشكل يومى، ومنعهم من دخول النوادى و إعتقالهم من منازلهم دون أبداء أسباب، والذى قاد لتجمع المواطنين مطالبين بطرد الدعم السريع من المدينة.

لإحتواء الموقف والسيطرة على الأحداث حضر والى الولاية المكلف الفريق ركن مهندس/ عيسى إدريس بابكر مع تعزيزات عسكرية للسوكى وقام بإصدار أمر بسحب قوات الدعم السريع من المدينة وإغلاق مكتب جهاز الأمن بها، وتسلم مسئولية الحفاظ على الأمن للقوات المسلحة.

- فى 30 يونيو 2019، اصيب السيد : محمد عثمان إسحق باعية نارية من قبل قوات الدعم السريع في الشارع العام أمام بوابة مستشفى السلاح الطبى التابع للقوات المسلحة السودانية بمدينة امدرمان. في 1 يوليو 2019، عُثر على جثتة لاحقاً بمنطقة خور أبوعنجة بامدرمان و بها ثماني اصابات باعيرة نارية
- فى 30 يونيو 2019 قتل ( 8 ) من المحتجين السلميين بالخرطوم اثناء مشاركتهم في التظاهرات التي دعا لها تجمع المهنيين السودانيين و هدفت الاحتجاجات الي احياء ذكري قتلي احداث ساحة القيادة

العامة لقوات الشعب المسلحة في 3 يوينو 2019 كما تزامن الاعلان عن الاحتجاجات مع ذكري انقلاب الاسلاميين السودانيين علي السلطة في 30 يونيو 1989 بقيادة الرئيس السابق عمر حسن البشير، حيث قامت قوات الدعم السريع باطلاق الرصاص الحي عليهم ، ادناه اسماء القتلي

1. **أحمد ياسين، ، اصيب بعيار ناري في اليد**
2. **حسام رشاد، ، اصيب بعيار ناري في الكتف**
3. **حسن محمد، ، إصيب بعيار ناري فى الرأس**
4. **صالح على أحمد، ، إصيب بعيار ناري فى الرأس**
5. **عثمان سعيد، اصيب بعيار ناري في الراس .**
6. **محمد عوض الكريم، ، اصيب بعيار ناري في الظهر**
7. **محمد نجم الدين، ، اصيب بعيار ناري في البطن**
8. **مؤيد السيد الحاج، ، اصيب بعيار ناري في الوجه فى الوجه**

- في 11 يونيو 2019 قامت مجموعة مسلحة من قوات الدعم السريع باطلاق الرصاص الحي بضاحية دليج بمحلية وادي صالح ولاية وسط دارفور مما قاد الي مقتل ( 10 ) اشخاص ، و جاء ذلك بعد احراق كامل لسوق ضاحية دليج بالاضافة الي ان الحريق شمل ما يقدر ب ( 100 ) منزل ، و جاء الهجوم كرد فعل مثل عقاب جماعي لسكان المنطقة بعد استجابتهم للاضراب السياسي والعصيان المدني الذي دعا له تجمع المهنيين السودانيين الذي يتولي قيادة الاحتجاجات السلمية بالسودان منذ ديسمبر 2018 ، اسماء القتلي وفقا للقائمة ادناه :

1. آدم عبدالله ادم.
2. ادم عبدالله نور.
3. ادم يعقوب خاطر.
4. روضة عبدالكريم محمد.
5. شمس الدين محمد .
6. الصادق سلو.
7. عبدالعزيز النور صالح.
8. عبدالله ادم بخيت.
9. الفاضل محمد محمد .
10. محمد ادم رمضان

في 15 يوليو 2019 توفي مدثر عبدالرحمن حسن بعد تعرضه للتعذيب المتمثل في الضرب بالعصي واعقاب البنادق في منزل سكني يخص قوات الدعم السريع بمدينة الضعين بولاية شرق دارفور ، و كان السيد : مدثر قد تعرض للتعذيب مع شخص اخر من المدنيين علي خلفية الاتهام بسرقة هاتف نقال من مجموعة تتبع للدعم السريع .

**فساد الاراضي**

في او حوالي 23 يوليو 2019 -اصدرت المحكمة العليا – دائرة الطعون الادارية قرار يقضي بالغاء القرار الاداري بالرقم ( 83 ) و الصادر من ادم الفكي الوالي السابق لولاية جنوب دارفور والصادر في 22 نوفمبر 2017 والقاضي بنزع 25 قطعة سكنية بمدينة نيالا وكان السيد : الفكي قد اصدر قرار بالرقم 95لعاماً 2017 تحت مسمي قرار لنزع اراضي سكنية بمدينة نيالا و يقتضي العمل به من تاريخ التوقيع عليه ، حيث استهدف

القرار القطع ال 25 علي وجه التحديد و قضي باعادة تسجيلها باسم حكومة السودان ، و فقا لمصدر قانوني موثوق فضل حجب اسمه ان القرار جاء معيبا و تدثر بسوء استخدام السلطة و ان تسجيلها باسم حكومة السودان كان خطوة لاعادة التصرف فيها لغير المصلحة العامة التي لم يكشف عنها في القرار ، اضاف ان التعامل مع الاراضي شكل احد اوسع اوجه الفساد في ظل نظام المؤتمر الوطني المحلول ، وفقا لقرار المحكمة العليا ان هنالك قطع في مربعات شملت اراضي تم نزعها لكن لم يشملها النزع بما ينفي المصلحة العامة ( الصفحة 3 من القرار ) ، و هنالك طعون اخري في قضايا نزع اراضي تحت تفويض ذلك القرار بلغت 97 قطعة بمدينة نيالا بولاية جنوب دارفور ، و وفقا للمصدر السابق ان القطع المنزوعة تم استهدافها بانتقائية ليعاد منحها كاراضي استثمارية و التي يتم التصرف فيها باسعار عالية ، وتجدر الاشارة الي ان حكومة السودان قد أسست الوحدة الاستثمارية بمصلحة الاراضي في العام 1993 حيث ظل التصرف في الاراضي يتم بالبيع و المنح و التخصيص للافراد و الاجانب المستثمرين المستندين علي الولاء الحزبي و هدف الوحدة توفير عائد مادي من التصرف في الاراضي انذاك لمواجهة الصرف علي الحرب الاهلية بجنوب السودان .

**الاستخدام المتعسف للقانون**

- في 14 يونيو 2019 قامت قوة مدمجة من الدعم السريع و قوات الشرطة باعتقال تعسفي 20 محتجين سلميين من ضاحية الحاج يوسف بالخرطوم بحري ، تم الاعتقال من منازلهم و تم ايداعهم بحراسات شرطة خارج دائرة اختصاص ضاحية الحاج يوسف الجغرافية بكل من حراستي القسم الاوسط والشمالي بالخرطوم و فتح بلاغ بالرقم 4396 لعاماً 2019 في مواجهتهم تحت مواد الاتهام/181/ 175/ 174/ 21182 من القانون الجنائي لعام 1991 و الاتهام بحرق قسم شرطة ضاحية التكامل بالحاج يوسف ، ووجهت النيابة بافراج مشروط بضمانة مالية قدرت ب743000000 سبعة مليار و اربعمائة و ثلاثون الف جنيه سوداني ما يعادل 120 دولار امريكي بسعر السوق الموازي و تجدر الاشارة الي الممعتقلين من النشطاء المدنيين الذين شاركوا في الاحتجاجات التي ظلت تنادي بتسليم المجلس العسكري الانتقالي السلطة لحكومة مدنية و تم الاعتقال بشكل انتقائي استهدف الناشطين في قيادة الاحتجاجات بالمنطقة و بعض قادة لجان المقاومة ـ تجدر الاشارة الي انه في 3 يونيو 2019، تعرض قسم التضامن بالحاج يوسف للحرق بما في ذلك حرق بعض الدراجات البخارية التابعة للقسم بالتزامن مع تظاهرة احتجاجية سلمية شارك فيها ما يقارب ال 2000 محتج سلمي بما فيهم المتهمين، و هم :

1. أبوبكر إسحق أبكر
2. أبوبكر الطيب محمد
3. آدم الآمين موسى
4. أكوج سبت أكوج
5. بهاء الدين شداد
6. تونى سايمون
7. جالسين وليم

8. حسن صالح جبريل
9. سامر مجدى عمر
10. السمؤل عبد العزيز
11. سيف الدين مالك (تيرى)
12. صابر جلابي جيتان
13. الطيب إبراهيم أحمد
14. عاصم منتصر النور
15. عبد القادر إدريس
16. محمد عابدين حسن
17. محمد عوض خميس
18. محمد مجذوب أحمد
19. مصعب محمود محمد
20. منير محمد يوسف

فى 29 يوليو 2019، قضت النيابة العامة بالإفراج عن المتهم فى الرقم (11) سيف الدين مالك (تيرى) لاعب المنتخب القومى السودانى لكرة القدم بالضمان المالى.

- في الاول من يونيو اعتقلت مجموعة من قوات الدعم السريع ( 7 ) سبعة مدنين من منطقة اللاماب بالخرطوم بتهمة قتل اثنين من اعضاء الدعم السريع دون توضيح لماهيتهما او تاريخ الحدث و تم ايداعهم في قسم حراسة شرطةالمباحث المركزية بالخرطوم حيث يواجه المتهمين تهمة القتل العمد المادة 130 من القانون الجنائي السوداني 1991 هم:

1. علي محمد توتي
2. عبدو حسين محمد
3. مهيد عثمان محمد
4. متوكل عبدالرحمن اسحق
5. عبدالرحمن عابدين احمد
6. عبدالقادر مصطفي محمد
7. عمرو بخيت محمد

- فى 30 يونيو 2019، إعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني كل من
  1. خليل أحمد عبد الله
  2. عمر إبراهيم عبد الباقى

  بمدينة الرهد بولاية شمال كردفان وبعد التحقيق معهما،تم فتح في مواجهتهما تحت المادة 182 من القانون الجنائى السودانى الإتلاف الجنائى، وتجدر الإشارة إلى أن الحدث جاء علي خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المدينة في تظاهرات مدينة الرهد يوم 21 يونيو 2019.

**الحصانات**

- فى 20 ديسمبر 2018، فى تظاهرة بمدينة القضارف شرقى السودان، أصيب سامر بشرى حماد أبتر، الطالب بالصف الثانى الثانوى، بسوق القضارف برصاصة فى الرأس من أحد افراد جهاز الأمن والمخابرات. تم إسعاف سامر لمستشفى مدينة مدنى بولاية الجزيرة، وسط السودان. حيث أُجريت له عملية جراحيه وإستقرت حالته، إلا أنه يعانى من صعوبة فى النطق وحركة الآيادى.

أسرة سامر بشرى توجهت بفتح بلاغ بالرقم 2019/73 تحت المادة 139 (الأذى الجسيم) ضد فرد جهاز الأمن عوض الكريم عثمان كبوشية، والذى رفض جهاز الأمن والمخابرات إجراءات رفع الحصانة من عوض الكريم والتى يتمتع بها أفراد جهاز الأمن السودانى بموجب قانون الأمن الوطنى للعام 2010.